



Revue des Études Multidisciplinaires
en Sciences Économiques et Sociales

**REVUE DES ETUDES MULTIDISCIPLINAIRES EN SCIENCES
ECONOMIQUES ET SOCIALES**

Numéro 8

Janvier – Juin 2018

الأندية الرياضية والقطاع الخاص

مقاربة اقتصادية

Sports clubs and the private sector-economic approach

- الدكتور حرواش لمين

رئيس قسم النشاط الرياضي المكيف

- الدكتور براهيم مبروك

- الدكتور سربوت عبد المالك

مدير مجلة المحترف الدولية

معهد العلوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية STAPS

جامعة زيان عاشور الجلفة- الجزائر

Abstract:

Limited study problematic trying to demystify those sports arena controversy about it and clarify goals and objectives and methods for success strategy of the private sector in Algeria, as an economic approach in the field of sports investment, through conceptual and philosophical dimension elazar scan of this strategy.

keywords: Sports clubs, The private sector, Investment.

مقدمة:

في ظل توجه الحكومة الجزائرية نحو اقتصاد السوق كنظام اقتصادي بدلا من الاقتصاد المركزي،

وتبنى الدولة إستراتيجية القطاع الخاص للكثير من المشروعات العامة والمملوكة للدولة، تولد اتجاه للتبعية للخواص في النشاط الرياضي (من وجهة نظر الباحث) لمالها من مردود اقتصادي واجتماعي وسياسي وإعلامي، وكذلك تخفيض الدعم المالي المقدم للأندية الرياضية لكي تسعى هذه الأندية إلى البحث عن مصادر تمويلية جديدة دون الاعتماد على الدعم الحكومي لتغطية تكاليف الأنشطة المقدمة. ونشير هنا إلى انه يجب الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في المجال الاستثمار الرياضي حيث يوجد اليوم اتجاه عالمي إلى تطبيق هذه إستراتيجية في المؤسسات المختلفة باعتبارها أداة من أدوات الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وتتخصر إشكالية هذه الدراسة بأنها تحاول إزالة الغموض والجدل والنقاش الدائرين على الساحة الرياضية حول هذا الموضوع، وتوضيح مرامي وأهداف وأساليب ومقومات نجاح إستراتيجية القطاع الخاص في الجزائر كمقاربة اقتصادية من خلال تفحص الإطار المفاهيمي والبعد الفلسفي لهذه الإستراتيجية.

يبدو انه كلما تطورت المفاهيم والنظريات جاءت نظريات أخرى تضيف لها أو تحسنها في نسق يقبل التحديات الراهنة للمجتمع فبعد امتلاك القطاع العام لكافة الوسائل والمؤسسات وتسييرها تسييرا مركزيا انقلب الحال وظهرت الشركات والمؤسسات الخاصة هذا ما فتح المجال لانتشار أو تقبل فكرة القطاع الخاص الذي أبدى الكثير من الاستعداد لتسيير عدة قطاعات مثل المياه الكهرباء. المواصلات... ولعل القطاع الرياضي هو في أمس الحاجة إلى هذا التوجه على الأقل لإبراز حقيقي للقدرة الفردية والجماعية للرياضيين أو المسيرين أو كل الفعاليات التي لها علاقة بتطوير الرياضة التنافسية في المجتمع.

لأن الرياضة التنافسية تعد وبالذات كرة القدم أرضية خصبة للقطاع الخاص في الاستثمار وتحقيق مكاسب مادية جيدة - قد تصل إلى حد تغطية النفقات وتحقيق هامش ربح جيد - لكل الأطراف المشتركة بها.

فالقطاع الخاص أصبح أحد أهم روافد الرياضة التنافسية في هذا الزمن.. وأنه أصبح خياراً ملحاً بعد أن أثبتت مصادر الإيرادات التقليدية للأندية عجزها عن تغطية ولو جزءاً بسيطاً من احتياجاتها ومصروفاتها المالية، لا سيما بعد الاحتراف وتعاطم المصروفات من موسم لآخر... وقد توجه العالم بأسره لفتح المجال امام المؤسسات والشركات الخاصة للتحكم في الرياضة التنافسية ووفق القوانين والاعراف المعمول بها دولياً منذ وقت طويل لذا ارتأينا أن نبحث في مجال الرياضة التنافسية من خلال التساؤلات التالية : ماهي مقاربات فلسفة الرياضة التنافسية؟ وماهي الأبعاد الاقتصادية لها؟ ثم لماذا التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص وظهور الشركات الكبرى في حق امتلاك وتسيير الاندية الرياضية، وما أهدافها في المجال الرياضة التنافسية؟

فلسفة الرياضة التنافسية:

تعد الرياضة من أهم الظواهر الاجتماعية التي تهتم بها معظم الدول فمعظم الدراسات التي تناولت الرياضة كانت تنظر إليها على أنها مجرد تدريبات جسدية تهدف إلى التنمية البدنية والنفسية والذهنية ولم ينظر إليها على أنها وسيلة للكسب المادي أو على أنها مهنة أو حرفة يمتثلها الإنسان كمصدر رزق والحقيقة أن هذه الرؤية ممكن أن تنطبق على الرياضيين الهواة فهناك فئة من الرياضيين محترفين ويسعون دائماً إلى الحصول على المقابل أو الأجر وعلى هذا فالرياضة و بالأخص الرياضة التنافسية هي نشاط يهدف إلى تنمية القدرات البدنية ويعد في آن واحد لعباً وعملاً ويخضع الرياضي في ممارسته للوائح و أنظمة خاصة ويمكن أن يتحول إلى نشاط حرفي (كمال الدين عبد الرحمان درويش و السعدي خليل السعدي 2006.ص48)

وتقوم فلسفة الرياضة التنافسية على مقاربتين هامتين هما:

المقاربة الأولى (الإنسان الخارق):

تكمن في الوصول إلى "الإنسان الخارق" أو الإنسان القادر على فعل أي شيء والذي يسعى إلى تحطيم الأرقام القياسية بشكل لا نهائي وأساس هذا النموذج هو الفكر البراغماتي (الذرائعي) لاستغلال للجسد بكل الوسائل والبعد عن الفكر الروحي العميق للشخصية والمتمثل في الاستمتاع بالمتعة الطبيعية.

فقد كانت الألعاب الاولمبية عند اليونانيين مناسبة لتكريس نموذج " الإنسان الكامل" التي تتجلى فيه الصفات البشرية في أمثل صورها، ورغم كون الاستعداد التاريخي للفكر الأوربي يرجع إلى الفلسفة اليونانية، فالرياضات الحديثة تتجاوز الآن قيم هذا الفكر بمحاولتها تقديم نموذج "الإنسان الخارق" والتجاوز للشرط الإنساني.

فاستعمل المنشطات لتحسين أداء الرياضيين وتحسين قدراتهم على التحمل يدخل في نفس منطق محاولة تحطيم الأرقام القياسية وتجاوز الطبيعة. فالرياضة التنافسية في عصر العولمة أو الخصخصة تتأسس على قيمة مطلقة هي تجاوز الشرط الإنساني.

المقاربة الثانية (الإنسان الاقتصادي):

تكمن في الإنسان الاقتصادي أو النموذج الآلة كما وصفه تاييلور و الخاضع لقانون العرض والطلب وهو نموذج الإنسان الذي تبشر به العولمة. كما إن آليات اقتصاد السوق تهدف إلى تحويل الإنسان في حد ذاته إلى سلعة خاضعة لقانون العرض والطلب و نلاحظ هذا في مجال كرة القدم و كيف أن بعض اللاعبين أصبحوا بدون هوية وطنية بدعوى الاحتراف الذي يمكن أن نقول عنه اقتصاديا انه " برمجة الحياة وفق متطلبات العمل" لكثرة تنقلهم بين الأندية الرياضية في وقت أصبحت فيه هذه الأندية شركات كبرى خاضعة لهيمنة اقتصاد السوق.

إن تطور تقنيات الإشهار والرعاية الرسمية للاعبين و الأندية الرياضية من طرف الشركات الكبرى بدأ يتجه إلى إيجاد نوع من " العبودية" للآلة الاقتصادية وقد استطاعت اللوبيات الاقتصادية حماية هذا النموذج بواسطة آليات قانونية و سياسية صارمة.

إن الأجواء الاحتفالية التي تجري فيها نهائيات كأس العالم لكرة القدم والصور النمطية التي ساهمت وسائل الإعلام في إيجادها لدى المتلقي عبر تاريخ هذه المنافسات الرياضية، تغطي بشكل غير بريء على الوظائف الاقتصادية والأبعاد السياسية والقيمية لهذه اللعبة، إذ كثيراً ما ينظر إلى الرياضة كدعامة للتنشئة الاجتماعية والتربية وتطوير القدرات الشخصية وهي وظائف حقيقية للأنشطة الرياضية، غير أن الأبعاد الاقتصادية والقيمية التي لا يسلب عليها الضوء بشكل كافٍ هي الأكثر تأثيراً والأكثر مدعاة للتساؤل.

إن غياب مقاربة الظاهرة الرياضية من وجهة نظر العلوم الاقتصادية والسياسية يرجع لسببين:
* الأول نابع من الغموض المقصود في تعريف النشاط الرياضي، إذ يتم الخلط عادة في وسائل الإعلام بين الرياضة كهواية وترفيه، والرياضة كمؤسسة احترافية تحكمها قواعد المنافسة وتخضع لأحكام وقوانين اقتصادية وسياسية.

* الثاني، يرجع إلى كون الرياضة، كإحدى مجالات تطور اقتصاد السوق، ذات وظائف اجتماعية تغطي إلى حد بعيد على جوانبها الأكثر سلبية.

الرياضة التنافسية والنظم الاقتصادية:

يعرف علم الاقتصاد Economics بأنه:- "ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يبحث في كيفية استخدام الموارد المحدودة في إشباع حاجات إنسانية متعددة وغير محدودة".

مفهوم علم الاقتصاد :

إن علم الاقتصاد يعني بصفة شاملة العلم الذي يدرس النشاط الإنساني في سعيه لإشباع حاجاته الكثيرة المتزايدة بواسطة موارده المحدودة، هذا التعريف الأكثر تداولاً ليونيل 1952، أو هو العلم الذي يدرس سلوك الأفراد ومجهوداتهم وأنشطتهم لإشباع حاجاتهم من الموارد المحدودة ، ويتكون من:

- الموازنة الاقتصادية بين رغبات كل من المستفيدين من الخدمات والمنتجات المرتبطة بالأنشطة الرياضية المختلفة وبين المستثمر أو القائم بالتمويل أو الممول للمشروع.
- وهذا يتم في إطار منهج علمي منظم يحقق التوازن والتوافق بين حاجات المراد إشباعها أو الخدمات أو الأنشطة الرياضية المختلفة أو المنتج المرتبط بها مع الموارد المتاحة لتكوين رأس المال للاستثمار في المجال الرياضي. (علي حافظ محمود . 1990 . ص120)

النظام الاقتصادي مجموعة المبادئ التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع وهي التي تحكم سلوكهم والخدمات وتوزيعها وهو يتحدد بثلاث عناصر أساسية هي:

- 1- قوى الإنتاج أي عناصر إنتاج السلعة أو الخدمة أو النشاط أغلبها العنصر البشري ورأس المال والقدرات التنظيمية.
- 2- علاقات الإنتاج أي الروابط التي تنشأ بين الأفراد نتيجة اشتراكهم في الإنتاج.
- 3- علاقات التوزيع هي المبادئ التي تنظم طريقة التوزيع.

النظام الاقتصادي Economic system :

يقصد به مجموعة المبادئ والقواعد المنظمة التي تحكم حركة النشاط الاقتصادي وتحديد نوعه ومستواه. هذا ويكون التحكم في حركة النشاط الاقتصادي بالتحكم في حركة عوامل الإنتاج إما عن طريق إلغاء ملكيتها أو تحديد استخداماتها. ورغم تعدد النظم الاقتصادية التي ظهرت على مر العصور، فإن الأمم المتحدة تقسم دول العالم حسب نظامها الاقتصادي إلى قسمين، الأول: ويضم الدول التي يركز نشاطها على آليات السوق (النظام الاقتصادي الرأسمالي). والقسم الثاني: ويشمل دول التخطيط المركزي (النظام الاقتصادي الاشتراكي). (محمد سلطان ابو على و هناء خير الدين. 1993. ص11)

يعد النظام الاقتصادي أحد أهم النظم الاجتماعية الأساسية لأنه يتداخل في تكوين البناء الاجتماعي، فهو عصب التنمية الاجتماعية. والنظام الاقتصادي هو مجموعة المبادئ التي تنظم العلاقة الاقتصادية بين أفراد المجتمع و التي تحكم سلوكهم في ممارسة النشاط الاقتصادي و التي تحدد في الإطار القانوني والاجتماعي الذي يتم في ظلّه إنتاج السلع و الخدمات.

و يتوقف مساهمة النظام الاقتصادي في الرياضة التنافسية على فلسفة و نهج النظام السياسي الحاكم و مدي ما تحصل عليه الرياضة من دعم هذا النظام و كذا العقائد التي يؤمن بها المجتمع.(آمال الدين عبد الرحمن درويش و أشرف عبد المعز. 2000. ص6)

و يمكن إيجاز وظيفة النظام الاقتصادي في الرياضة التنافسية بمفردات الإنتاج والتي تعتمد على

استغلال الخامات البشرية ،و الموارد المالية في إنتاج نشاط رياضي فعال يقبل عليه الأفراد لتحقيق أبعاده الاقتصادية في الربح و التمويل الذاتي و التوزيع و الذي يضمن نقل الخدمات و الأنشطة الرياضية الى المستهلك أينما وجد من خلال وسائل العرض المتاحة من البث المرئي و المسموع و الانتقال بالأنشطة إلي أماكن التجمعات ، و الاستهلاك ، و الذي يعتمد على نقل مفهوم الأنشطة الرياضية من خدمات اجتماعية لا تهدف إلي الربح إلي أنشطة مستهلكه يقبل عليها المجتمع لتحقيق أهدافها الموضوعية سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية.(أمين أنور الخولي. 1996. ص133)

ومما لا شك فيه أن العلاقة التكاملية بين الأنشطة الرياضية والمصالح الاقتصادية قد أدت إلي إن تصبح الرياضة التنافسية ذات مكانة رفيعة في الحياة الاجتماعية، و نظرا لأن النظام الرياضي يقوم على دعائم اقتصادية تتمثل في ميزانيات الأنشطة، البرامج ، الأدوات ، الأجهزة ، أجور العاملين و مكافآت و حوافز اللاعبين لذا فان العلاقة بين الرياضة و الاقتصاد يتمثل في اعتمادها عليه في التمويل لمختلف أوجه النشاط بها ، أما انه يتصل برعاية المصالح التجارية و الاستهلاكية للرياضة كمصدر للربح (أحمد فاروق عبد القادر. 2000. ص24) وتتأثر العلاقة بين الرياضة التنافسية و الاقتصاد وفقا للنظام الاقتصادي السائد في الدولة و سوف نعرض فيما يلي علاقة الرياضة بالاقتصاد في النظم الاقتصادية المختلفة.

الرياضة و الاقتصاد الرأسمالي:

و هذا النظام تنطلق فيه المعاملات التجارية دون تدخل الدولة بخطة اقتصادية و تترك حرية وضع الخطط للملاك و تقوم فلسفة هذا النظام على توفير روح المنافسة و الابتكار و العرض و الطلب ، ودون أي احتكار قائم على مبدأ تكافؤ الفرص و هو بالتالي يطلق الحريات في الإدارة في ظل إشراف الدولة على تطبيق النظام دون الخروج عليه.

الرياضة و الاقتصاد الاشتراكي:

وهذا النظام يقوم على تدخل الدولة تدخلا تاما أو جزئيا في توجيهه المرافق الاقتصادية و غيرها من المرافق بهدف إحراز التكافؤ و التوازن في المجتمع و في هذا النظام تخضع الهيئات الرياضية الى التحكم المطلق للحكومة أي تخدم أهدافها السياسية حيث تقوم الدولة بالتمويل (أحمد عبد الفتاح. 2004. ص97)

وبناء على ما سبق من تحديد العلاقة بين الرياضة و الاقتصاد وما تمر بها الدولة من تحولات الى نظام السوق الحر الأمر الذي يستدعي قيام الرياضة التنافسية بان تنهض من الاعتماد التام على الدعم الحكومي الى العمل على إيجاد مصادر تمويل خاصة بها حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها تجاه الدولة و المجتمع. حيث يجب أن تتحول الرياضة التنافسية من بند المصروفات الى بند الإيرادات بصورة أخرى يجب أن تلعب الرياضة التنافسية دورا في زيادة الناتج المحلي مثلها مثل أي صناعة أخرى لا أن تصبح عبء على الموازنة العامة للدولة

الأبعاد الاقتصادية للرياضة التنافسية:

لم تعد الرياضة بالنسبة لعدد كبير من الأفراد مجرد مشاهد ممتعة ووقت فراغ محبب، ولكن أصبحت وسيلة لرفع مستوى لياقتهم البدنية والذهنية، وهو ما ينعكس إيجاباً على صحتهم النفسية ويزيد من كفاءتهم الإنتاجية، حيث تحدث الرياضة نوعاً من التوازن بين الجوانب البدنية والروحية والعقلية.

ولذلك فإن الهدف من وضع إستراتيجية اقتصادية رياضية هو تحقيق النمو والارتقاء بمستوى حياة الأفراد مادياً وثقافياً وتحقيق فرص أفضل للنمو والإنتاجية. وقد ظهرت أول دراسة حول علاقة

الرياضة بالاقتصاد سنة 1956 في مقال بجريدة الايكونميسست بقلم س. روتنبرغ و توالى الدراسات في هذا المجال و انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية و أوربا بعد أزمة البترول و مع التحولات الكبرى في اقتصاد السوق أصبحت الرياضة التنافسية إحدى المجالات الأكثر جاذبية لرؤوس الأموال و لاهتمام القوى الاقتصادية الكبرى .

وفي هذا السياق، يقول د. عزت كاشف، في كتابه «اقتصاديات التربية البدنية»؛ إن علم الاقتصاد وتطبيقاته في المجال الرياضي وثيق الصلة بالعلوم الاجتماعية التي تقوم على دراسة سلوك الأفراد في توزيع الموارد النادرة من قاعات رياضية وملاعب وأجهزة وأدوات العلاج الخاصة بالإصابات الرياضية، والتي تعتبر ذات استعمالات بديلة بين أهداف متعددة تسعى لإرضاء وإشباع الحاجات المتنوعة للممارسين. ولذا قيل إن أبعاد المشكلة الاقتصادية في المجال الرياضي تتحدد في حاجات متعددة للأفراد الممارسين للرياضة حسب الزمان والمكان في مواجهة موارد محدودة نسبياً، بمعنى أن علم الاقتصاد في المجال الرياضي يدرس الفرد والبيئة التي يتعامل معها، فالفرد يمثل الحاجات الاقتصادية بينما البيئة تمثل الموارد الاقتصادية. إلا أنه رغم وجود الخلفية العلمية لهذه العلاقة لا يتم التركيز عليها وإثارة الانتباه لها في وسائل الإعلام الجماهيرية وفي المنتديات الفكرية و السياسية. إن اختيار دولة لتنظيم نهائيات كأس العالم في كرة القدم أو احتضان الألعاب الأولمبية يخضع لاعتبارات اقتصادية أكثر مما يخضع إلى أي اعتبارات أخرى سياسية أو اجتماعية أو تاريخية مما يدفع مجموعات الضغط الاقتصادية إلى التأثير بشكل مباشر في القرارات المؤسسات الرياضية النافذة و لنشر إلى الفضائح التي عرفت الاتحادية الدولية لكرة القدم (FIFA) خصوصاً بعد صدور كتاب الصحافي البريطاني اندرو جينينغ "بطاقة حمراء، عالم دون روح رياضية" صاحبت تنظيم نهائيات كأس العالم بألمانيا 2006.

ينبغي على الهيئات والمنظمات الرياضية أن تعطي اهتماماً أكبر للبعد الاقتصادي في عملها، لأن النجاح في حل معظم مشاكلها يتوقف على جانب التمويل وإدارة المشروعات. فالرياضة التنافسية وسيلة جيدة للاتصال حيث تحوز على حصة الأسد " بأكثر من 60 بالمائة من استثمارات الرعاية في العالم. في سنة 2006 بلغت مصاريف الرعاية الرياضية سقف 30 مليار أورو في العالم ، الثلث منها من الولايات المتحدة الأمريكية وحوالي الربع في أوروبا. هذا المبلغ زاد بحوالي 10 بالمائة في السنة الواحدة.

في الوقت الحالي ، يحصي السبونسورينغ ثلاثة أنواع : السبونسورينغ بالمشاهدة الذي يسمح بتنمية المبيعات، و السبونسورينغ الذي يعتمد على الصورة وأخيراً السبونسورينغ الذي يركز على العلاقات العمومية (أحمد عبد الفتاح. 2004. ص97)

إن ارتباط الاقتصاد بالرياضة التنافسية وخصوصاً بكرة القدم كإحدى الرياضات الأكثر شعبية في العالم هو ارتباط يظهر جلياً من خلال تتبع الأرقام المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية للشركات الكبرى التي تستغل هذه الرياضة.

حيث تمثل مناسبات كالألعاب الأولمبية أو بطولة كأس العالم أحد أهم المناسبات التي تعطي دفعة قوية للاقتصاد وإثارة غرائز الاستهلاك عند شريحة كبرى من المتتبعين إذ يتنافس كبريات

الشركات المتخصصة في التجهيزات الرياضية مثل PUMA, ADIDAS, NIKE

أما في المجال الإعلامي (السمعي البصري) فهو المجال الأكثر فعالية وتأثير في الاقتصاد الجديد حيث تظهر تقديرات صادرة من الاتحاد الدولي لكرة القدم FIFA إن قرابة الثلاث مليارات ونصف شخص من شتى أنحاء العالم يتابعون المباراة النهائية في بطولة كأس العالم مباشرة و هي مناسبة لاقتصاد الإشهار وتقنيات التسويق للمزيد من التأثير في عادات المستهلكين و تحويلهم إلى

عبء لآلة الاقتصادية الحديثة وهذا ما أدى إلى تحويل FIFA إلى شركة اقتصادية كبرى. أما في مجال تطوير البنية التحتية للدول المستضيفة للألعاب أو البطولات العالمية فحدث ولا حرج كل القطاعات الحيوية في حركية مستمرة و متواصلة لتحسين الاستقبال , المواصلات , الفنادق , الانترنت , الصحافة والإعلام وازدهار السياحة الرياضية من عشاق هذه التظاهرات. لذا عمدت الدول الغربية إلى إفساح المجال للقطاع الخاص بالقيام بتنفيذ البرامج لإنشاء المنشآت و تسخير شؤون الرياضة التنافسية و إعطاء صبغة جديدة في تسيرها بالطرق الحديثة و بالتكنولوجيا العصرية وذلك بخصخصة الرياضة التنافسية.

إن الأسباب التبريرية للخصوصية ، مبنية على خلفية فكرية ناتجة عن فلسفة أو رؤية معينة لتسيير الأمور ظهرت في الغرب ، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث جرت منذ تأسيسها نقاشات وسجلات حادة بين من يعتقد إن الدولة الناجحة هي الدولة الأقل تدخلاً في شؤون المجتمع وبالتالي يجب تقليص دورها الى أبعد حد ممكن من القضايا الاقتصادية وتسيير الأمور ... وينعتوا هؤلاء " بالمحافظين ". وبين الليبراليين الذين يرون ، أن للدولة دور أكبر في التسيير الاقتصادي والاجتماعي ، وبين الاخيريون – أي الليبراليون بالمفهوم الأمريكي يريدون فرض القيود الضابطة على النشاطات الاقتصادية بحجة جنوح وجشع القطاع الخاص على حساب المصلحة العامة أو لتصحيح ما يسمى بإخفاقات آليات السوق ، لا تصحح تلقائياً انحرافاتة ، كما يزعم أرباب السوق الحر. (محمد رياض الابرش. نبيل مرزوق .2002.ص86)

ويجدر الإشارة والقول إن الأب الروحي للاقتصاد الحر آدم سميث حذر من انحرافات السوق وجشع القطاع الخاص ، كما جاء في مؤلفيه الشهيرين ، "نظرية الشعور الأخلاقي Theory of Moral Sentiment" و"البحث في أسباب ثروة الأمم An Inquiry into the Origins of the Wealth of Nations" وشهدت الحقبة السابقة منذ الثمانينات من القرن الماضي حتى حدوث الأزمة الاقتصادية المالية الحالية تغلب وجهة نظر المحافظين ، والترويج الفكري لها ، قام بها مجموعة من الجامعين العاملين في جامعة شيكاغو مثل " ليوترواس- Leo Trauss" الأب الروحي للمحافظين الجديد ، وميلتون فريدمان- Milton Freedman- "صاحب نظرية الصدمة الاقتصادية" التي تأتي بعالم جديد ومفاهيم جديدة كما لا يجب أن نغفل دور المفكر الاقتصادي النمساوي فريدريك فون هايك- Fredirich von hicke- ومؤلفه الشهير " الطريق الى العبودية The Road to Serfdom" وتأثيره على فكر مار غريت تاتشر وشريكه رونالد ريغان في نشر ثقافة الليبرالية الاقتصادية الجديدة...

والسبب الثاني للخصوصية " فهي مبنية على أولوية القطاع الخاص في عملية النمو والتنمية وهذه الأولوية تقوم على فرضية إن الدولة أقل كفاءة من القطاع الخاص في تشغيل الدورة الاقتصادية وان الخصوصية تستمد مبرراتها من النظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي تقوم على مبدأ المنفعة الحدية لعناصر الإنتاج تحقيق هذه المنفعة هو الذي يقود الأفراد إلى الاستثمار الأمثل للموارد وبالتالي فإن الملكية الخاصة لهذه الموارد تجعل استثمارها أفضل وعلى أساس هذه الفرضية يطالب دعاة النظرية بتحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة (محمد رياض الابرش و نبيل مرزوق .2002.ص87).

لأن حافز الربح وآلية الأسعار هما الوسيلتان الأساسيتان لترشيد القرارات وتوزيع الموارد في النشاطات الأكثر كفاءة والتي تجني أحسن مردود.. والحجة التبريرية الثالثة ناتجة عن حجتين سابقتين ، فهي ترفع عن كاهل الدولة أعباء مالية كبيرة فيمكن عندئذ تحويل مواردها لاستعمالها في أماكن أخرى ..

أما الحجة الرابعة ، هو ترسيخ التنافس المفقود بسبب احتكار الدولة للمرفق الاقتصادي الذي تشغله. لقد أصبحت الرياضة التنافسية منظومة اقتصادية عالمية السلعة فيها الحدث الرياضي والفرد الرياضي و المنتج الرياضي وتسويقها الى كافة البشرية (محمد صبحي حسانين وكمال درويش. 2004.ص91)

كما تعد أحد فروع الاقتصاد الحديث، حيث أن ممارسة النشاط الرياضي ذات أهمية اقتصادية ثنائية بالنسبة للفرد والدولة فبالنسبة للفرد فإنها تقوم بتحسين قدراته الصحية والبدنية وإطالة عمره الإنتاجي وتقليل فرص إصابته، أما بالنسبة للدولة فالرياضة تعمل على زيادة كفاءة المواطنين وحفظ معدلات الاستهلاك العلاجي و التأهيلي .

طبعاً فقد كانت أولى بدايات الارتباط الاقتصادي الرياضي في أعقاب الحرب العالمية الثانية كون أن الرياضة التنافسية تمثل وسيلة دعائية و مجال إشهار واسع الانتشار كما أن تزايد الرياضيين قد خلق سوقاً رابحة في مجال إنتاج وتسويق واستهلاك الأجهزة والمعدات الرياضية. ويعتقد – ستوكفيس - عالم اجتماع الرياضة الهولندي أن تكامل الأنشطة الرياضية مع المصالح الاقتصادية قد أدى إلى احتلال الرياضة مكانة رفيعة في الحياة الاجتماعية، كون أن النظام الرياضي يقوم على دعائم اقتصادية فالغرض الأول للعلاقة بين الرياضة التنافسية والاقتصاد يتمثل في اعتماد الرياضة التنافسية على الاقتصاد لتمويل مختلف أوجه النشاط بها، وأن الغرض الثاني يتمثل في رعاية المصالح التجارية والاستهلاكية للرياضة التنافسية كمصدر للربح و وسيلة دعائية ناجحة .

وفي العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين شاهد العالم تحولاً كبيراً في منظور الرياضة التنافسية منظوراً يتجه بقوة نحو البعد الاقتصادي والصناعي والتسويقي وفتح الأسواق و استغلال الرياضة التنافسية أو دمج الرياضة بالاقتصاد العالمي و الأسواق العالمية المفتوحة ...من منطلق توفير موارد مالية لمواجهة التكلفة الباهظة لتفوق الرياضي , وأيضاً فتح أسواق و عملاء جدد للشركات و المؤسسات الصناعية العملاقة لتزيد من مكاسبها وإرباحها.

واتجهت رؤوس الأموال الضخمة للاستثمار في عالم الرياضة التنافسية واستخدمت الرياضة في فتح أسواق و إيجاد طبقات من المستهلكين لم يكن هناك أمل في فتحها أو التعامل معها. وظهرت الشركات والمؤسسات العملاقة في تجمعات اقتصادية قوية و تحالفات تجارية غير مسبقة مستهدفة التجمعات الرياضية العالمية التي تنظم على المستويات العالمية و الأولمبية و القارية و الإقليمية و المحلية واستغلت أسماء الرياضيين في ترويج منتجاتها وسلعها في أشكال من التسويق لم تكن متداولة من قبل. تعتبر الأحداث الرياضية التي يشاهدها العالم كله أحد الوسائل الناجحة لتطوير صناعة الرياضة. كما أن بطولات العالم، الألعاب الأولمبية، البطولات القارية والمحلية تعتبر في حد ذاتها أكبر دعائية لترويج المنتجات الرياضية، وتطوير صناعة الرياضة في جميع المجالات (ملابس - أجهزة - تقنيات).

حيث أن جزء من الإيرادات تأتي عن طريق شعبية اللاعبين أو الفرق الرياضية، وهذه الأعمال تشمل المبيعات والأجهزة الرياضية، وهؤلاء هم الذين يجلبون الإيراد للأحداث الرياضية – مثال – شركة "Nike" حققت نجاحاً كبيراً في الصناعة الرياضية من خلال تعاملها مع نجوم مشهورين في عالم الرياضة مثل "مايكل جوردان" مثل هؤلاء النجوم يتقاضون أجوراً عالية جداً في تعاملاتهم مع هذه الشركات (محمد صبحي حسانين و كمال درويش. 2004.ص19).

ولكن شركة "Nike" تعلم أنها سوف تحقق إيرادات عالية بسبب ارتباطها بهذه الأسماء اللامعة.

العلاقة الجدلية بين الرياضة التنافسية والنظام الاقتصادي:

يشهد العصر الحالي ارتباطا بين الرياضة التنافسية و المصالح التجارية لما في ذلك من منافع تجارية متبادلة حتى أصبحت المصالح التجارية في الرياضة التنافسية كبيرة وبدأت معها ظواهر تجارية جديدة تظهر في عدة صور مثل ، رعاية رياضية أو أندية رياضية ظواهر خاصة أو مشروعات رياضية تهدف إلى الربح أو احد صور الدعاية و الإعلان عن نشاط اقتصادي معين وأصبح الآن الاقتصاديون المهتمون بالمجال الرياضي يأملون في أن تصبح الرياضة التنافسية جزءا إنتاجيا تصنع الأبطال المتميزين و المنافسات الرياضية المتميزة أما أنهم يأملون إن تدخل في طار الدورة الاقتصادية باعتبارها منتجا يمكن الاستفادة منه اقتصاديا من خلال زيادة حجمه و ربطه بالمستهلك الآن حسب طبقته و قدرته الاستهلاكية مستفيدا من الأنشطة الرياضية الأكثر شيوعا و شعبية في المجتمع ، وراعى الأنشطة الرياضية الأقل شعبية لتقوية قدرتها على المنافسة داخل الدورة الاقتصادية (أمين أنور الخولي. 1996.ص132) .

إن الشواهد الحديثة أثبتت انه إلى جانب الترفيه فاتصال الرياضة التنافسية وثيق بالقيم الاستهلاكية ، الصحة والإنتاج فهي تدخل في إطار الدورة الاقتصادية سواء باعتبارها منتجا أو شريكا للإنتاج أو كقيمة مضافة وهناك دراسات فرنسية مهمة بالميدان أثبتت أن الرياضة ما فتئت تمارس من قبل قاعدة عريضة بل في أحيان كثيرة اصحب يخصص لها جزء هام من الدخل الفردي حيث أن الاستثمار في المجال الرياضي أصبح يعرف نموا يقدر بعشرين في المائة سنويا كما أن تسعين في المائة من الميزانية العائلية المخصصة للرياضة في أوربا توجه نحو شراء الملابس والمجلات وحضور المباريات الرياضية وإغفال هذا الجانب من طرف الفاعلين في الميدان الرياضي خصوصا بالعالم الثالث يشكل خطرا لا على السير الطبيعي للأندية بل على مقاومتها للمتطلبات الاقتصادية لأنديتهم.

فان لم تكن هناك موازنة بين المداخل والمصاريف بمختلف أنواعها بما فيها مستحقات اللاعبين يجعل العجز الدائم هو القاعدة وان تراكمه يؤدي إلى غياب النادي أو مجموعة أندية على الساحة الرياضية فالأزمة بالنسبة لأندية العالم الثالث أصبحت هي القاعدة في حين أن تحقيق أي توازن مادي يبقّي ضربا من الخيال وحلما صعب المنال إن لم نقل سرا با يستحيل إدراكه.

إن سر تجاوز هذه الأزمة من طرف أندية العالم المتقدم كون الأندية الرياضية في العالم المتقدم تعمل كمؤسسات اقتصادية على رعاية مصالحها التجارية وتهدف قبل كل شيء إلى جعل الرياضة التنافسية مصدرا للربح ووسيلة دعاية ناجحة خصوصا وان العصر الحديث يشهد ارتباطات كبيرة بين الرياضة التنافسية والمصالح التجارية لما في ذلك من منافع متبادلة.

فلا عجب إذا علمنا أن العديد من أندية كرة السلة و الهوكي على الجليد والأمثلة كثيرة تتداول أسهمها في بورصة وول ستريت و الأمر للولهة الأولى يبدو غريبا لكن الحقيقة أن هذه الأندية مؤسسات منتجة وهنا يمكن أن نتساءل ماذا بإمكان نادي رياضي أن ينتج ؟

الإجابة البديهية هي الفرجة وتبعاتها من إشهار بطرق مباشرة أو غير مباشرة مما يدعو إلى الإقرار أن العلاقة بين الرياضة والاقتصاد تتصل برعاية المصالح التجارية والاستهلاكية أو بمفهوم آخر تبقى ذلك الجسر الخفي الذي تمرر من خلاله الشركات خطباتها إلى زبائنها الحقيقيين و المحتملين آخذين بعين الاعتبار عدد المشاهدين و النتائج المحصل عليها من طرف الأندية ولهذا السبب فالمنافسة تكون على أشدها بل أحيانا شرسة بين المعلنين للظفر بحق نشر إعلاناتهم خلال المباريات الحارقة مما ينعكس إيجابيا على خزينة الأندية.

أسس النهوض بالرياضة التنافسية:

يمكن التوصل إلى قناعة ثابتة هي أن الرياضة التنافسية لها علاقة بالسياسة والتنمية. فالرياضة لديها قوة دفع وطنية لجميع المشاعر الوطنية، وتظهر تكاتف الناس وحبهم للوطن، فالفوز والهزيمة تؤثران في الشعور وعلاقات الدول فيما بينها، وفي معنويات الرياضيين والمواطنين. إن الفشل في المقابلات الرياضية يدخل تحت الفشل في معترك الحياة العامة، كالفشل في المعارك الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، ومن أهم مسببات هذا الفشل هو التخلف في التنمية الخاصة بالرياضة.

فعوامل التقدم في قطاع الرياضة واضحة ومعلومة لدى المتخصصين في دراسات التنمية، ومن أهمها:

- وضع الاستراتيجيات المستقبلية لتطوير الرياضة وتحديد الأهداف.
- التخطيط السليم والبرمجة المسبقة للمشروعات الشبابية والرياضية وفقاً للاستراتيجيات والأهداف العامة والمحددة.
- إصلاح الإدارة الرياضية وحسن التنظيم.
- المتابعة وتقويم الأداء والمراقبة.
- الحوافز المعنوية والمادية للفرق الرياضية الوطنية.
- إشراك القطاع الخاص في إدارة المشاريع الرياضية والشبابية ذات الربحية الاقتصادية. ومقياس التقدم الرياضي هو ارتفاع مستوى المعيشة ومستوى الدخل والتعليم والصحة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج الصناعي والتقدم التقني. فلو رجعنا إلى الفشل في الرياضة نجده انعكاساً لهذه الأسباب، مثل السوء في التخطيط والإدارة وخلل في التنظيم ونقص في التدريب. بمعنى آخر عدم توفير الإعداد الجيد للرياضيين، وعدم الاهتمام وصحة أعضاء الفرق الرياضية، وعدم السماح لهم بالاحتراف للتدريب والتجربة العالمية. ولا نقصد بالإعداد الجيد إعداد المباني وتشبيد المنشآت، مع أهمية هذا الجانب، فهو عامل مهم وحيوي وضروري للإعداد الجيد، ولكن الإعداد البشري وتهيئة العناصر المؤهلة والمدرّبة لمواجهة أي فريق وتهيئة الإدارة الفنية المدرّبة والمتخصصة فقط في الشؤون الرياضية.
- وأهم الحلول في نظرنا هو التطوير الرياضي في بلادنا هو الشراكة المطلقة مع القطاع الخاص المتمثل في المؤسسات والشركات الاقتصادية و الاندية الرياضية المحترفة، وإبعاد التدخل الحكومي في شؤون الرياضة إلا من باب الإشراف والتوجيه، وترك الإدارة العملية والتمويل للقطاع الخاص. والتخطيط والتنظيم للشؤون الرياضية بعد وضع إستراتيجية وأهداف عامة ومحددة.
- ان أكثر ما تعاني منه الرياضة اليوم هو غياب الإستراتيجية الواضحة والأهداف المحددة، وهو ما نسعى إلى تحقيقه من واقع الرياضة ومعاصرتها في كافة مراحلها كلاعب وإداري و أكاديمي.
- إن الهدف هو بناء إستراتيجية للرياضة من خلال تحقيق الأهداف الفرعية القائمة على التعرف إلى واقع الرياضة وتحديد الأطر المناسبة من حيث الماهية والأهداف والمسيرين والبرامج والمتابعة والتقويم، ووضع تصور للهيكل التنظيمي يتماشى مع الواقع الرياضي والإستراتيجية المقترحة.
- هنالك عدة مشاريع من أجل تحقيق الأهداف وهي:
- المؤتمرات العلمية الوطنية والدولية لعرض هذا التوجه في تدعيم القطاع الرياضي بالاموال والكفاءات في الرفع من المستوى الرياضي.
- حث وسائل الإعلام المختلفة على التعامل مع هذا التوجه على انه حتمية في الوقت الراهن للإصلاح الرياضي.
- إعداد وسائل الانتقاء والاختيار للمكلفين بمجال البحث العلمي.

- اطلاق المشاريع لانتقاء وتوجيه الموهوبين والنخبة والبراعم من كل نواحي الدولة.
 - تطبيق مبدأ الرياضة للجميع دون استثناء لفتح المجال امام كل الفئات و المستويات العمرية لابرار مواهبهم وكفاءاتهم الرياضية.
 - تشكيل لجان علمية متخصصة في المجال الرياضي والشبابي.
 - فتح مدارس التكوين المتخصصة رياضياً في تدريب وتكوين الاطارات الرياضية من مدربين ومسيرين.
 - توفير متطلبات التدريب التقني للألعاب والمسابقات.
 - الاهتمام بالرياضة المرأة.
 - الاهتمام بالرياضة ذوي الاحتياجات الخاصة و السهر على الحماية و الرعاية الصحية لهؤلاء الرياضيين و العمل على دمجهم في المجتمع.
 - تطوير التشريعات واللوائح والقوانين الرياضية.
 - التسويق والتمويل الرياضي.
 - توفير الميزانيات اللازمة للأنشطة الرياضية.
- أن التحدث عن أهمية تنمية الاقتصاد في المجال الرياضي يعتبر من أهم المواضيع التي ينبغي أن نقف عليها فاهمية الاقتصاد الرياضي يكمن في إيجاد قاعدة اقتصادية متينة نستطيع من خلالها تفعيل دور الاتحادات والأندية الرياضية في استقطاب البطولات والمسابقات الرياضية المختلفة وهذا بالتأكيد يترجم فتح المجال الرياضي امام الشركات الاقتصادية أين يعود بالنفع إيجابياً على الاقتصاد الوطني نتيجة احترافها ، كما أن نمو الرياضة واقتصادها مرتبط بدعم الشركات للمسابقات والفعاليات الرياضية وهو يعود إيجابياً للشركات التي تستطيع من خلاله إبراز أسمها ومنتجها على الإعلانات واللافتات التجارية وظهورها عبر الإعلانات التلفزيونية فهذا كله ينصب في مصلحة الشركات والأندية الرياضية.
- كما أن العلاقة بين الرياضة التنافسية والاقتصاد تتصل برعاية المصالح التجارية والاستهلاكية أو بمفهوم آخر هو الجسر الخفي الذي تمر من خلاله الشركات لترويج إعلاناتها وسلعها للمشاهدين والمتابعين للمباريات والأحداث الرياضية المختلفة وقد أصبحت الرياضة التنافسية في الوقت الحالي مصدر دخل ثابت لمعظم دول العالم .
- ولا سيما بأن الرياضة ساهمت في نمو اقتصاد بعض الدول بل أصبحت الرياضة تمثل دخلاً للاعبين وأبرزهم الأفرقة الذين سجل لهم التاريخ سجل من الشهرة والثروات وأصبحوا أغنى من الدولة وهذا بفضل الرياضة التي أصبحت تدر لهم دخلاً كبيراً .
- ولا شك بأن الرياضة التنافسية في الجزائر أصبحت تسير في الطريق الصحيح وعلى خطى ثابتة نحو النمو الاقتصادي من خلال دعم شركات القطاع الخاص وتطبيق نظام الاحتراف أين أصبحت الأندية الرياضية شركات تجارية و تتفاعل مع الرياضة برعاية البطولات والمسابقات المختلفة وذلك لوجود بنية اقتصادية تساعد على دعم مسيرة الرياضة وأيضاً وجود بنية تحتية رياضية تساهم في نمو الاقتصاد الرياضي وتشجع لإقامة البطولات والمسابقات.. ونحو مزيداً من الدعم لراقي بمستوى الأندية الرياضية والرياضة التنافسية في الجزائر.
- من خلال ماسبق يمكن القول ان تطوير الرياضة والأنشطة الرياضية مسؤولية على الجميع سواء على مستوى قطاعات الدولة، أو المؤسسات الخاصة، أو الأفراد، فتطوير الرياضة يتطلب تعاون وتضافر الجهود من مختلف القطاعات الحكومية التعليمية، العسكرية والصناعية لأن أنشطة الرياضية جزء لا يتجزأ من برامج هذه القطاعات، بل يعتبر الاهتمام بالجانب الرياضي ومردوده

على المنتمين والمنتسبين لهذه القطاعات عنصراً مهماً لتحقيق الأهداف العامة والخاصة لهذه القطاعات والتي في النهاية تعتبر تحقيقاً لأهداف الدولة العامة. هذا المنظور ينطبق أيضاً على دور المؤسسات الخاصة ورجال الأعمال في دعم عملية تطوير الرياضة التنافسية. (نعمان عبد الغني: مستقبل الرياضة الجزائرية بين خيار الخصوصية و التمويل الحكومي)
عموماً، إذا أردنا تطوراً حقيقياً وفعالاً للمجال الرياضي هناك محاور أو اعتبارات أساسية يجب الاهتمام بها والتركيز عليها للنهوض بالحركة الرياضية وخاصة الرياضة التنافسية. سنذكر هنا باختصار هذه الاعتبارات وسنحاول مناقشة أو طرح بعض الاقتراحات المرتبطة بكل محور بتفاصيل أكثر على أمل أن يساهم هذا الطرح بعد دراسته في المساهمة في النهوض بالحركة الرياضية وتطويرها.

أولاً: إيجاد فلسفة رياضية خاصة تستمد خصوصيتها من الدين ، فممارسة النشاط الرياضي على مستوى الرياضة التنافسية أو الترويجية يجب أن تحكمها وتوجهها هذه الفلسفة. فالهدف العام من النشاط الرياضي يجب أن يكون هو تكوين مواطن مسلم صالح متكامل الشخصية يتمتع بقدر معقول من اللياقة البدنية ومقدار متوازن من القدرات الحركية الأساسية والوعي الرياضي السليم الخالي من التعصب الرياضي. إن الانجازات الرياضية على المستوى التنافسي يمكن تحقيقها وبصورة مستمرة ومشرفة عندما تكون هناك قاعدة قوية وصلبة وواسعة الانتشار.

ثانياً: عملية التطوير الرياضي يجب أن تبدأ بتقييم الأوضاع الحالية للرياضة على مختلف المستويات من خلال البحوث العلمية الاستطلاعية للكشف عن نوع الأنشطة الرياضية، نسبة المشاركة الفعالة لأعضاء المؤسسات الرسمية سواء الشبابية، التعليمية، العسكرية، أو الصناعية، ومدى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة الرياضية في هذه القطاعات، الإمكانيات المتوفرة والمتاحة، برامج هذه المؤسسات، مستويات الأداء، الميزانيات المالية ومدى كفايتها للأنشطة، توفر المنشآت الرياضية وتوزيعها المبني على الكثافة السكانية والتوزيع الجغرافي.. الخ.
فالتقييم العلمي المبني على البحوث الاستطلاعية ضروري جداً قبل صياغة أو اتخاذ أي قرار، وإن كان هذا التقييم سيستغرق زمناً معيناً، فإن مردوده سيكون ايجابياً جداً وسيوفر الكثير من الجهود البشرية والإمكانات المادية التي قد تكلف الدولة الكثير.

ثالثاً: تقييم شامل للأندية الرياضية ومدى تحقيقها لرسالتها في تنشئة الشباب وتوجيههم ومدى استفادة الشباب من الأندية إعادة النظر في عدد الأندية أو تقليص عدد الألعاب الرياضية في كل ناد، فمثلاً دراسة جدوى دمج الأندية أو تقليص الألعاب ومدى فائدتها في تحقيق الأهداف، وهل سيحقق هذا الدمج توفر منشآت رياضية وموارد مادية يمكن توجيهها أو جعلها أندية شبابية ترويجية «غير تنافسية» ولكنها موجهة بحيث تصبح مستوى ثانياً في الهرم الرياضي ورافداً لا ينضب من المواهب الرياضية للأندية التنافسية.

رابعاً: دراسة واقع الاتحادات الرياضية ومدى إمكانية تطويرها. أيضاً واقع نظام الاحتراف في البطولة بالنسبة للاعب ومدى الاستفادة الحالية من مشاركة اللاعب الأجنبي، وتأثيرها على بروز المواهب ، فكل هذه الأمور تحتاج إلى وقفة من المسؤولين ودراسة عميقة في سبيل تطويرها.

خامساً: الاهتمام بالرياضة المدرسية والجامعية، وهنا يأتي دور المسؤولين في وزارتي التعليم والتعليم العالي في بذل ما من شأنه المساهمة في تطوير الرياضة سواء من خلال حصص التربية الرياضية المدرسية ومقررات التربية البدنية، برامج إعداد اساتذة التربية البدنية والرياضية، الأنشطة الرياضية الداخلية والخارجية .

سادساً: إنشاء ساحات وملاعب بسيطة في الأحياء السكنية والاستفادة من المنشآت الرياضية

المتوفرة في المؤسسات التعليمية كالمدارس بعد تهيئتها كمراكز لاستقبال الشباب وتوجيههم لممارسة الأنشطة الرياضية الهادفة وبالتالي اختيار وانتقاء المبرزين وحثهم وتشجيعهم على الالتحاق بالأندية. أيضاً يجب أن يكون من أهداف هذه المراكز الرياضية في الأحياء نشر الوعي الرياضي ونبت التعصب وغرس أساسيات ومبادئ العمل التعاوني بين الشباب والنشء والحث على الأعمال التطوعية لخدمة المجتمع.

سابعاً: تشجيع البحث العلمي المرتبط بالنشاط الرياضي والصحة واللياقة البدنية وإعداد المنتخبات من النواحي البدنية والنفسية والمهارية، فالدولة ممثلة في وزارة التعليم العالي والجامعات صرفت مبالغ كبيرة لتأهيل هذه القدرات الوطنية ليس لإعدادهم فقط لتدريس المواد الدراسية المرتبطة بإعداد المدرسين، ولكن للمساهمة أيضاً في تطوير وخدمة الرياضة والمجتمع لما فيه تحقيق لأهداف الدولة العامة في إيجاد المواطن الصالح ذي الشخصية المتكاملة.

ثامناً: الاهتمام بالإعلام الرياضي على مختلف مستوياته ووضع ضوابط تحكم عملية النشر وطرح الموضوعات والنقد وتوجيهه لما يخدم المصلحة العامة وتحقيق أهداف الأنشطة الشبابية. فالمهارات الصحفية يجب إيقافها، والنقد غير البناء يجب غر بلته ومنعه من بث السموم وتخدير الوعي الشبابي وزيادة التعصب الرياضي.

خلاصة : من خلال ماسبق يرى الباحثان أن المرحلة المقبلة تتطلب الكثير من الوقت لاستيعاب الفكر الاحترافي والتبعية الى القطاع الخاص بمفهومها الصحيح وتوظيف العائد المادي واستثماره في المشاريع المشتركة من خلال الخبرات والكفاءات الوطنية التي يجب أن توفر لها التأهيل والتدريب في هذا المجال لتتحمل مسؤولياتها، وخاصة بعد أن قامت الدولة بتأمين البنية التحتية الاستثمارية للأندية الرياضية و يبقى أمامنا تحقيق التأهيل في مجالات إدارة المنشآت والموارد البشرية والإدارية، والتسويق والمبيعات من خلال جهات الاختصاص لتحقيق الأهداف المسطرة و الذي ستجني الأندية ثماره في المستقبل القريب بداية باستثمار رأس المال البشري الذي يشرف على إدارة وتنفيذ تلك الأفكار الاحترافية الهادفة دعماً لجهود الهيئات الرياضية التي تقوم بدور كبير في هذا المجال.

المراجع:

- آمال الدين عبد الرحمن درويش ، أشرف عبد المعز : المنظمات الرياضية الأهلية ، مكتبة الأصدقاء ، القاهرة ، 2000.
- أمين أنور الخولي، الرياضة و المجتمع ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 216. 1996
- علي حافظ محمود ، مبادئ الاقتصاد الوطني من منظور إسلامي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1990 .
- محمد رياض الابرش. نبيل مرزوق، الخصخصة أفاقها و أبعادها. دار الفكر .2002.
- محمد صبحي حسنين، كمال درويش، الجودة والعولمة في إدارة أعمال الرياضة باستخدام أساليب إدارية مستحدثة. دار الفكر العربي. القاهرة. ط1. 2004
- أحمد فاروق عبد القادر ، العائد الاقتصادي للاعتراف الرياضي في بعض الأنشطة الرياضية الجماعية، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، آلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة، 2000 .